العولمة: بديلٌ عن الوطن والمواطنة، أم مواطنةٌ بديلة؟

ورقة بحثية

ضمن المؤتمر الدولي المدمج:

" تحديّات التربية على المواطنيّة في العصر الرقميّ في ظلّ الأزمات والعولمة "

الذي نظم من قبل الجمعية اللبنانية للتجديد التربوي والثقافي الخيرية برئاسة السيدة ريما يونس بالشراكة مع كلية التربية في الجامعة اللبنانية والجامعة الإسلامية في لبنان والمعهد اللبناني لإعداد المربّين في جامعة القديس يوسف وبالتعاون مع وزارة الثقافة اللبنانية والسفارة الفرنسية (قسم التعاون الثقافي) والمعهد الفرنسي للتربية التقويمية في فرنسا والمجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع وجامعة استانبول ايدين في تركيا – قسم علم الاجتماع وجمعية ديان ومركز تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث في برلين والمنتدى العالمي للأديان والإنسانية وجمعية النور للتربية والتعليم وجمعية بلادي والمنتدى العربي لدراسات المرأة والتدريب والأكاديمية المصرية للتربية الخاصة

لبنان – الحدث – مدينة رفيق الحريري الجامعية

اعداد الدكتورة بياريت فريفر

دكتوراه في التربية من الجامعة اللبنانية، أستاذة في عدة جامعات لبنانية

ملخّص البحث

يحمل القرن الحادي والعشرون تطوّرات وتغييرات كبيرة فرضت واقعًا جديدًا على مختلف ميادين الحياة. وقد أجبرت دول العالم أن تعيد النظر بنظمها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والتربويّة بما يتماشى مع هذه التغيّرات والتحديّات. فقد كثرت التحدّيات التي تواجه هذا القرن قد يكون البعض منها ليس جديدًا إنّما يحمل في طيّاته معضلاتٍ أيديولوجيّة وحَمولات ثقافيّة واقتصاديّة لتسيير ما تبقّى من مجتمعات ودمجها في مجتمعٍ كوكبيّ ذو لونٍ واحد وثقافةٍ واحدة. من هنا، غدا الاقتصاد الرقمي، العالم الإفتراضي، العملة الرقمية، الهجرة، "الرأسمالية العمياء" ... أدوات فتّاكة للإنخراط في المنظومة الآحادية. وأمام هول هذه التحديّات، يلقى على عاتق التربية سبل مواجهتها من خلال الصمود والتكيّف مع التطوّرات الحاصلة عبر بلورة نظم تربوية ذات كفاءة ونظم خلّاقة تقوم على بناء إنسانٍ قادرٍ على أن يثبّت نفسه في المنظومة العالمية الجديدة مع الحفاظ على كينونته الثقافيّة.

إنطلاقاً من هذا الواقع، يسعى هذا البحث إلى الكشف عن أبرز التحدّيات والفرص الناجمة عن العولمة الاقتصادية الاجتماعية، كما وإجراء قراءة علمية موضوعية وبالأرقام عن الواقع اللبناني. بالإضافة إلى ذلك، يبحث في سطور المناهج التربوية وتداعيات تطبيقها على مدى ربع قرن وذلك للكشف عن قدرتها في بناء المواطن القوميّ والعصري. كما يسعى هذا البحث إلى إعداد مجموعة من الأفكار التي من شأنها أن تحوّل تلك التحديات التي تفرضها العولمة إلى فرصٍ يمكن إستغلالها لبناء مجتمعات فضلى.

Résumé

Le XXIe siècle a connu des évolutions et des changements majeurs qui ont imposé des défis dans divers domaines de la vie. Tous les pays ont été contraints de reconsidérer leurs systèmes économiques, sociaux, politiques et éducatifs en fonction de ces changements et défis. Ce siècle a été confronté à de nombreux défis, dont certains ne sont pas nouveaux, mais comportent plutôt des dilemmes idéologiques et des fardeaux culturels et économiques pour gérer les sociétés restantes et les intégrer dans une société monôme d'une seule culture. De là, l'économie numérique, le monde virtuel, l'immigration, la monnaie numérique, le « capitalisme aveugle » … sont devenus des outils pour s'engager dans le système unilatéral. Face à ces défis, l'éducation repose sur les moyens d'y faire face par la constance et l'adaptation aux évolutions qui s'opèrent par l'élaboration de systèmes éducatifs efficaces et de systèmes créatifs fondés sur la formation d'une personne capable de s'établir dans le nouveau système global tout en préservant son être culturel.

Delà, cette recherche vise à révéler les défis et les opportunités résultant de la mondialisation socio-économique, ainsi qu'à mener une lecture scientifique objective maintenue par des chiffres sur la situation libanaise. Par ailleurs, il aborde les curriculums scolaires et les implications de son application sur un quart de siècle, afin de révéler sa capacité à construire le citoyen national et moderne. Cette recherche présente un ensemble d'idées qui transformeront les défis posés par la mondialisation en opportunités qui peuvent être exploitées pour construire de meilleures sociétés.

مقدّمة

لا يزال العالم اليوم يتخبّط بما تنتجه وستنتجه العولمة، بحيث تنقسم الآراء بين مؤيّدٍ ومعارض. يتجّه المعارضون ليعتبروا أن العولمة كابوسٌ تهدّد الخصوصيّة والهويّة الوطنيّة وتشكّل خطراً محدقاً على العادات والقيم والمبادئ التي يتميّز بها المجتمع عن غيره، على اعتبار أن العولمة هي كرة تتدحرج على كلّ العالم تصاحبها تداعيات اقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وأيديولوجية قادرة لأن تقضي على الخصوصيّات الحضاريّة والتأثير في مقومات المواطنة والولاء عند أفراد المجتمع الواحد.

بينما يرى المؤيّدون، أن العولمة هي صبغة شاملة للجميع وهي قادرة على توحيد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والفكريّة دون عوائق دينيّة وإثنيّة وعرقيّة وجنسيّة، وبالتالي هي القادرة على انتشال الدول الفقيرة والتي تتخبّط بصراعات داخليّة من أتون الفقر والجهل. وفي هذا السياق، يعرّف البنك الدولي العولمة على أنها: " نظاماً تجارياً عالمياً مفتوحاً تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات وعوامل الإنتاج كرأس المال عبر الحدود الدوليّة، وتغدو فيه التجارة الدوليّة الحرّة والمتعددة الأطراف هي القاعدة، وهذا يؤدّي في النهاية إلى تكامل إقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال." (ملاوي، 2012، ص 5)

هذا الإنصهار الموحّد ضمن مجموعة عالميّة واحدة يطال مختلف جوانب الحياة من عولمة اقتصادية، اجتماعية، ثقافيّة، سياسيّة، تربوية، كل ذلك من شأنه بناء علاقات دوليّة على مختلف الأصعدة. سيكتفي هذا البحث، بعرض التحديّات والفرص التي تفرضها العولمة الاقتصادية–الاجتماعية على المجتمعات، لذا وإنطلاقًا من هنا، يمكن تعريف العولمة الاقتصادية–الاجتماعيّة على أنها الترابط ما بين اقتصاديات دول العالم بحيث لا حدود لانتقال السلع ورؤوس الأموال والإستثمارات مستعملةً التطورات التقنيّة والتكنولوجيّة المتسارعة لتعزيز هذا التكامل الاقتصادي بين الدول. تتجلّى أدوات ومظاهر العولمة الاقتصادية بالعملة الرقميّة، إقتصاد المعرفة، الاقتصاد الرقمي، الرأسماليّة العمياء، تدويل الإنتاج، صندوق النقد والبنك الدولي... والتي من شأنها أن تؤدّي إلى الشموليّة المالية والاجتماعيّة.

إلى جانب العالميّة والعولمة وتجاذباتها، يمكن طرح الأسئلة التالية: ما هي المواطنة؟ كيف تتجلّى مظاهرها؟ وكيف يمكن الجمع بينها وبين العالمية؟

تُعرِّف **دائرة المعارف البريطانية** المواطنة بأنَّها: " العلاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمّنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة" (political–encyclopedia)

إذن، فهي تستند على مجموعة قيمٍ تحدّد العلاقة ما بين الفرد والدولة وما بين الفرد والفرد داخل هذا الوطن. فعلى سبيل المثال، تتجلّى قيم المواطنة بالاحترام والثقة بين المواطن والدولة، احترام قوانينها والأنظمة المتّبعة بها، التعايش السلمي في المجتمع، التكافل الاجتماعي والعطف على الفقراء والمحتاجين، حب الوطن، المساواة، العدل، النظام، الإلتزام، التوازن والحرية، المشاركة، الإنتماء، المسؤولية...

لم تكن يومًا قيم المواطنة عائقًا أمام التقدّم والإنفتاح على العالم، بل على العكس، للنهوض بالمجتمعات والإرتقاء بها نحو الأفضل، لا بدّ من أن تكون قيم المواطنة الركن الأساس لبناء الإنسان المواطن المعتز بهويته وبوطنه، وفي الوقت نفسه، فردًا من ذاك المجتمع العالمي.

إنطلاقاً مما سبق، يحاول هذا البحث الإجابة عن السؤال المحوري: **كيف يمكن تحويل التحدّيات التي تفرضها العولمة الاقتصادية–الاجتماعية على الوطن والمواطنة وجعلها فرصاً للجمع بين المواطنيّة والعالميّة؟**

أسئلة البحث:

- ما هي الفرص والتحدّيات التي تفرضها تنامي العولمة الاقتصادية–الاجتماعية على الوطن والمواطنة؟
- هل نجحت المناهج التربويّة اللبنانيّة في الجمع ما بين الانصهار الوطني والإنفتاح على العالم؟
- ما المطلوب اليوم لإعادة صنع مواطن قادر على الجمع بين المواطنيّة والعالميّة؟

فرضيات البحث:

- من خلال قراءة أحداث ووقائع المجتمع اللبناني على مدى خمسة وعشرين عامًا، فقد نجحت المناهج اللبنانية في الجمع ما بين الإنصهار الوطني والإنفتاح على العالم.
- يمكن تحويل تحديات العولمة إلى فرص لبناء مجتمع يجمع بين العالمية والمواطنيّة عبر التربية والتعليم.

أهميّة البحث وأهدافه:

يسعى هذا البحث إلى:

- الكشف عن التحدّيات التي تفرضها العولمة الاقتصادية–الاجتماعية على المجتمع المحليّ.
- إظهار آثار تنامي العالم الإفتراضي (العملة الرقميّة، الاقتصاد الرقمي، ...) على قيم المواطنة.

- الكشف عن الفرص التي تطرحها العولمة الاقتصادية–الاجتماعية.
- إجراء قراءة علميّة عمليّة لواقع المجتمع اللبناني تجاه المواطنيّة والعالميّة.
- إظهار قدرة المناهج التربويّة اللبنانية في بناء المواطن المعتز بهويته والمنفتح على العالم.
- طرح أفكار عمليّة من شأنها تعزيز وتطوير التربية على المواطنيّة في ظل هذه التحدّيات.
- وضع إقتراحات من شأنها تحويل تلك التحدّيات إلى فرص النهوض المجتمعي.

المنهج المعتمد:

تم اعتماد **المنهج الوصفي التحليلي الكيفي**، وذلك للكشف على الفرص والتحدّيات التي تفرضها العولمة الاقتصادية–الاجتماعيّة على المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تحليل واقع المجتمع اللبناني تجاه المواطنيّة والعالميّة، كما وإظهار قدرة المناهج التربويّة اللبنانية في بناء المواطن المعتزّ بهويته والمنفتح على العالم من خلال مشاهدة وقراءة الواقع بطريقة علميّة موضوعيّة. إضافة إلى ما سبق، يسعى هذا البحث إلى طرح مجموعة من الإقتراحات التي من شأنها تحويل تلك التحدّيات إلى فرص يمكن إستغلالها لنسج مجتمع قادر لأن يجمع بين المواطنيّة والعالميّة.

أولاً: الفرص والتحديّات الناجمة عن العولمة الاقتصادية–الاجتماعية

إلى جانب الفرص التي تخلقها العولمة الاقتصادية–الاجتماعية، إلا أنها تحمل في جعبتها الكثير من التحدّيات التي تفرضها على الوطن والمواطنة، منها:

1– الاقتصاد الرقمي

عرّفت شركة Deloit الاقتصاد الرقمي على أنه: "نشاط اقتصادي يربط بين ملايين الناس والشركات والأجهزة والبيانات والعمليات يومياً عبر الإنترنت". إذن يعتبر الاقتصاد الرقمي قطاع الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالتقنيّة الرقميّة. يحمل هذا النشاط الاقتصادي الكثير من المزايا القادرة على الإسهام في زيادة الإنتاج والإنتاجية وبالتالي تحسين أرقام النمو الاقتصادي للبلد، كما والإنفتاح على الأسواق العالميّة بأقل جهدٍ ووقت. فهذا التحوّل الرقمي قادر لأن يلغي وظائف هشّة خصوصاً في القطاع الحكومي، وفي المقابل يفتح آفاقاً جديدة وعصراً مليئاً بالفرص الجديدة التي تعتمد على التكنولوجيا والإنترنت ودعم الإبتكار والمبادرات. وهو القادر على زيادة الإنتاجيّة وتقليص حجم الفساد المستشري في الدوائر العامة من خلال تطبيق الحكومة الالكترونيّة، عبر تقليص الوقت في إتمام المعاملات، ناهيك عن انخفاض حجم التكاليف التي يتكبّدها المواطن عناء التنقّل

ودفع الرشاوى وما يحمل ذلك من دعم للولاء إلى مؤسسات الوطن. كما يؤدّي الاقتصاد الرقمي إلى التحوّل نحو مجتمعات ذكيّة تعتمد على التقنيات الإلكترونية والتكنولوجيا المتطورة. (ملاوي، 2012)

مقابل هذه الفرص الذي يطرحها الاقتصاد الرقمي، إلا أن هناك تحديات جمّة تفرض واقعها في التطبيق، بحيث تفتقد الدولة القدرة على تنظيم هذا القطاع، الذي يعاني من ضعف الأمان سواء لناحية المستهلك، إذ إن القوانين التي ترعى السوق الرقمي لا زال يشوبها الخلل والضعف، مع غياب هيئات حماية المستهلك للسلع والخدمات الرقميّة وما يجعله عرضة للإستغلال والسرقة والغش. أو لناحية العاملين في هذا الحقل، بحيث هم يفتقدون للنقابات التي ترعى حقوقهم وواجباتهم بالإضافة إلى ضعف الرعاية الصحية والاجتماعية المقدمة لهم. كما له أن يؤدّي إلى اضمحلال قانون العرض والطلب وما يحمل ذلك من انعكاسات على شفافيّة وذرّية السوق، التلاعب بمعايير الجودة ومعايير السلامة العامة.

بالإضافة إلى ذلك، يعمد الاقتصاد الرقمي عبر التكنولوجيا والشبكة العنكبوتية إلى تكبيل الفرد بخيوطه، الأمر الذي يؤدي إلى اضمحلال روابط الصداقة بعد فقدان الشركات لدور الجمع في أحضانها بين مختلف العاملين، كما وفقدان العلاقات والنشاطات الاجتماعية نتيجة تحكّم الأدوات والتقنيات بحياة الفرد وتكبيلها. كما لا يمكن التغاضي عن الإبتزاز الرقمي بحيث يتم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لابتزاز بعض الروّاد بهدف السرقة والأعمال المشينة.

2- العملة الرقميّة

العملة الرقمية Digital currency وتسمّى أيضاً بالعملة الإفتراضية، المشفّرة أو الإلكترونية، هي عملة وهميّة وليست ماديّة تتواجد في العالم الافتراضي وفي عالم الإنترنت. يزداد الطلب على هذا النوع يومًا بعد يوم مع إطلاق المزيد منها بتسميات مختلفة bitcoin, Euthurium, Solana, Binance, Libra,... وهي تستخدم في الدفع الإلكتروني والمعاملات التجارية على الإنترنت. كما لديها بورصات للتداول هي منصّات التداول الإلكترونية الموزّعة حول العالم.

لهذه العملة مزايا عديدة، تتمثّل في سهولة تداولها دون أوراق وبطاقات، كما أنها تجذب الإستثمارات الكبيرة القادرة لأن تشكّل نقطة تحوّل في الاقتصاد المحليّ عبر خلقها فرص عمل جديدة وتخفيض نسب البطالة والهجرة وبالتالي إلى زيادة النمو الاقتصادي. ولا يمكن التغاضي عن سهولة التعامل بها عبر الإنترنت أين ما كان دون وسيط أو رقيب. (البوادري، 2021)

ولكن، إن استعمال العملة الرقمية أو الافتراضية تتخطّى سلطة الدولة والمصارف المركزيّة وتخضع "لسلسلة الكتل block chain" (هو قائمة بسجلات المعاملات)، بحيث تفقد الدولة أداءها الرقابيّ على النقد وعلى السياسات المالية والنقدية ولا يمكن الرجوع إليها للاحتكام في حالات الغش والمضاربة. كما يمكن أن تكون داعمًة للاقتصاد الخفيّ المبنيّ على أعمال محرّمة كتجارة السلاح، المخدرات،... كونه لا وجود لبيانات شخصيّة لمستخدمي العملة. كما لا يمكن للدولة أن تحصد الضرائب على العمليات التجارية التي تتم من خلال العملات الرقمية، وبذلك تخسر الدولة تلك العائدات المالية التي عادةً ما تستعمل لتمويل الأمن الصحي والاجتماعي، عندئذٍ تفقد الدولة دورها الراعي للمواطنين وخصوصًا الفقراء وذوي الدخل المحدود الأمر الذي يرتّب مشكلات اجتماعية واقتصادية باهظة، مع فقدان روابط المواطنة بين المواطنين ودولتهم.

3- إقتصاد المعرفة

أبرز مظاهر الفورة التكنولوجية تتمثّل بسهولة تدفّق المعلومات، بحيث تنتقل الافكار الجديدة وتُستعمل بشكل متكرّر بالقليل من الكلفة، ومن شأنها أن تسهم في زيادة الإنتاج والإنتاجيّة عبر توظيفها بالإستثمارات. إذ إنها ترفع الانتاجية الحدية النسبية لرأس المال من خلال التعليم وتدريب قوة العمل، والاستثمار في البحوث والتطوير وخلق هياكل ادارية جديدة وتنظيم العمل. كما تبيّن الدراسات التحليلية للنمو الاقتصادي المستدام أن النمو في رأس المال البشري هو الأسرع بين عوامل الانتاج، مع عدم وجود دليل على خفض نسبة المردود من الاستثمار في التعليم والتدريب. إذن يمكن القول أن الإستثمار في المعرفة والقدرات يتميز بزيادة المردود بدلا من تناقصه. (محسن، 2017)

كما سهّل اقتصاد المعرفة الحصول على المعلومات ومصادرها المتنوّعة دون عناء ودون تكاليف مالية أو بتكاليف بخيسة. فبدل شراء الكتب والموسوعات والجرائد، فقد أتاح التحوّل الرقمي الوصول إلى المعلومات دون دفع المال. ناهيك عن الخدمات الأخرى التي يقدّمها العصر الرقمي كالترجمة، الطباعة، البريد الإلكتروني، الإعلانات، ... كل هذا من شأنه تخفيض عمليات الشراء وبالتالي يؤثّر ذلك على انخفاض التكاليف.

وعلى صعيد التعليم، يسهم اقتصاد المعرفة في استغلال التكنولوجيات لعمليات التعلّم والتعليم وذلك لدعم التعلّم الذاتي، اكتساب الخبرات، التفكير الإبداعي والناقد، ومساعدة المتعلّم على ابتكار الحلول للمشكلات التي تواجهه.

في المقابل، هذا التدفّق لكمّ هائل من المعلومات والمعارف من كل حدب وصوب دون حسيب ولا رقيب يحمل في طيّاته تهديداً لبعض القيم الاجتماعية والثقافية والوطنيّة، لهذا فقد توسّعت الهوّة بين الدول بشأن الأمن السيبراني بحيث إن دولاً تؤمّن الحماية والأمن لاقتصادياتها ومجتمعاتها عبر الرقابة لتدفّق

المعلومات كالولايات المتحدة الأميركية والصين)، وفي المقابل دولاً أخرى تفتقد أبسط شروط الأمن والحماية (بعض الدول العربية منها لبنان)

4-صندوق النقد، البنك الدولي ومنظّمة التجارة العالميّة

يعتبر صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي (بريتون وودز 1944) ومنظمة التجارة العالميّة (1995جنيف) من أهم مؤسّسات العولمة. فيسعى البنك الدولي إلى الحد من الفقر وتعزيز الرخاء وتشجيع التنمية المستدامة في البلدان النامية، كما تقديم التمويل والمشورة بشأن السياسات المتّبعة والمساعدة الفنية للحكومات. بينما يعمل صندوق النقد الدولي على تحقيق استقرار النظام النقدي الدولي، ورصد حركة العملات في العالم، كما أنّه يقدّم قروضًا للبلدان التي تواجه تعثّر في موازناتها. (worldbank.com)

تأكيداً على توأمة هاتين المنظّمتين، فقد عرّفهما البنك الدولي بأنهما: "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤسستان شقيقتان ضمن منظومة الأمم المتحدة تشتركان في هدف واحد، هو رفع مستويات المعيشة في بلدانهما الأعضاء. وتتبع المؤسستان منهجين متكاملين لتحقيق هذا الهدف، حيث يركز الصندوق على قضايا الاقتصاد بينما يركز البنك على التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحدّ من الفقر". (imf.org)

أما منظمة التجارة العالمية، فتعنى هذه المنظمّة بتنظيم العلاقات التجارية بين الدول، كما تسعى إلى تسوية الإتفاقيات والنزاعات التجاريّة القائمة بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى دعمها لحاجات البلدان النامية والفقيرة. (wto.org)

بالرغم من الطروحات الإيجابيّة التي تقدّمها هذه المؤسّسات على العلن، إلا أنه في الواقع تحمل في مضامينها تحدّيات عديدة يجب التنبّه لها، كأن تصبح الدولة رهينةً لها ولقراراتها والتدخّل في شؤونها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتسييرها وفقاً لرغباتها دون الأخذ بواقع المجتمع وخصائصه.

5-تدويل الإنتاج

تسعى الدول وتحديدًا الكبرى منها إلى إنشاء سوق عالمي موحّد أي فتح الأسواق العالمية على بعضها البعض، وذلك لتأمين تصريف إنتاجها، وفي الوقت نفسه، الحصول على السلع والمواد الأولية بأسعار مناسبة ونوعية مميزة. يسعى تدويل الإنتاج إلى زيادة الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى الإنتعاش الاقتصادي العالمي، كما له أن يؤدّي إلى تدفّق واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وما يحمل ذلك من استثمارات وخلق لفرص عمل وبالتالي تخفيض نسب البطالة وما يترتب عنها من مشكلات اقتصادية واجتماعية.

وفي المقابل، لتدويل الإنتاج تحدّيات أيضًا، بحيث يتم تغليب مصالح الشركات العالميّة الكبرى (المتعددة الجنسيات) على مصلحة الدولة كون تلك الشركات تملك القدرة على التوجيهات. عندئذٍ تعمد تلك الشركات على إصدار قرارات بما يتناسب ومصالحها ضاربة هيبة الدولة وسيادتها عرض الحائط.
(/http://ar.swewe.net)

6- الديون الخارجيّة وتأثيرها على القرارات الوطنيّة

الدين الخارجي هو مجموعة الأموال المقترضة من مصادر خارجية من قبل دولة ما تعاني من عجزٍ في موازنتها العامة، وهي ملزمة بتسديد أصل الدين بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عنه عند الإستحقاق. فقد تلجأ الدولة إلى الإستدانة نتيجة عجز متفاقم ومتراكم ناتج عن سوء الأداء الإقتصادي والسياسي والإجتماعي وعن سوء الإدارة لشؤون البلاد عامةً. ومن أبرز الأسباب التي تجبرها على طلب العون المالي والإستدانة: إرتفاع مستوى المعيشة وحجم الرواتب والأجور، إرتفاع حجم الإنفاق العسكري، إرتفاع حجم الإستثمارات العامة، أعباء التحويلات الرأسمالية، إنتشار الهدر والفساد في القطاع العام، ضعف النمو الإقتصادي، الخلل في النظام الضريبي... (دحية، 2007، ص 153).

إن تعاظم حجم الدين العام يجبر الحكومة على اعتماد سياسة تقشفيّة للتخفيف من الإنفاق العام وبالتالي إيفاء الدين أو فوائده بعد أن أصبح بنداً من بنود موازنتها العامة. هذه السياسة التقشّفية تحرم المواطنين وتحديداً ذوي الدخل المحدود من تقديمات إجتماعية وصحية وتربوية وغير ذلك من الخدمات التي تساهم في تأمين الرعاية للمواطنين. كما قد تلجأ الدولة في الكثير من الأحيان إلى إلغاء الدعم عن بعض السلع والخدمات الضرورية، عندئذٍ، ترتفع أسعارها الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على أبناء الطبقات الوسطى وما دون. (م.ن.، 155)

إن حجم الدين العام وخصوصاً الخارجي منه، الذي ينشأ من جرّاء قروض ممنوحة من دول أو مجموعات أو وكالات أجنبية، يجعل هذه الدول تهتم بمختلف السياسات التي تتخذها سلطات البلد المدين، وتتدخّل في شؤونه الإقتصادية كما السياسية بغية الحفاظ وضمان حقوقها المادية كما العينية. (Chouraqui,Jones, Montador, (s.d.), p. 138)

أمام هذا الواقع، تغدو القرارات السياسيّة والمصيريّة رهينة الجهة الدائنة، التي تجبر الدولة المدينة على اتخاذ قرارات في الكثير من الأحيان لا تتناسب وسيادتها وما يحمل ذلك من تآكل لمعالمها وهيبتها تجاه مواطنيها الذين بدورهم يفقدون الثقة بدولتهم ومعها اضمحلالاً لقيم المواطنة.

7- الرأسماليّة العمياء

تهدف الرأسمالية العالمية إلى سيطرة الأقطاب الكبرى على كامل القرارات السياسية والاقتصادية والإنتاجية، وذلك من خلال تآكل معالم الدولة والأمّة وزوال قدرتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما واضمحلال المناطق الصناعية والصناعات وإلغائها من السوق التنافسية، بحيث باتت قوانين السوق مرتهنة لاحتكارات تحكمها البلدان العظمى. تتمثّل أولى تلك الاحتكارات، في احتكار التكنولوجيا، إذ تقوم تلك الدول بابتكار وإنتاج التكنولوجيا وتبيعها في مختلف أسواق العالم مع الاحتفاظ بقدرة التحكّم بها وتطويرها بما يتماشى مع مصالحها الخاصة، فهي القادرة على استغلال الداء لإنتاج الدواء وبيعه سلعًا تجارية للعالم. ويتمثّل الاحتكار الثاني في صناعة الإعلام ووسائل الإتصال وشبكاته التي لامست الجيل الخامس، هي القادرة على توحيد الثقافة والتأثير السياسي وبثّ الأيديولوجيات الخاصة الهادفة إلى ضرب العلاقات الاجتماعية والعادات والقيم. بالإضافة إلى ذلك، تعمد الدول العظمى إلى التحكّم على الأسواق المالية العالمية، فبعدما كانت المؤسسات المالية المحلية تستقبل المدّخرات وتعمل على إقراضها للمستثمرين المحليين والأفراد، إلا أن اليوم لم تعد الحدود تشكّل عائقًا أمام تلك المدّخرات التي باتت تغذّي مؤسسات مالية عالمية، كما وغزا الاقتصاد الرقمي المبني على أسواق عالمية إفتراضية تتم عملية التسوّق عبر كبسة زر. لا تكتفي الرأسمالية العمياء ذات الهيمنة الآحادية بها الحدّ من الاحتكار، إنما سعت للسيطرة على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية لتشكّل وسيلة سيطرة على العالم أجمع تشهره بوجه كلّ من يقف عائقًا أمام مشاريعها ومخطّطاتها الاقتصادية والسياسية، وبذلك أيضًا تعمد إلى الوصول والسيطرة على الموارد الطبيعية واستغلالها تلبيةً لغاياتها ولو أدّى ذلك إلى سيل أنهرٍ من الدماء ودون الاكتراث للمخاطر الناجمة عن الإفراط بها والتدهور البيئي الحاصل.

هذه الرأسماليّة العمياء استطاعت أن تحتلّ الدخل والعمالة والأسواق والشركات في بلاد الأقطاب، وفي المقابل رمت بأغلبية الدول الأخرى بأن تكون رهينتها السياسية والاقتصادية والثقافية وأن تكون خزّانها لتأمين الموارد الطبيعية مقابل استيراد ما يلزمها من حاجات. استطاعت الرأسمالية العمياء أن تضرب بعمق أهداف التنمية بحيث تتزايد نسب الفقر العالمية، تزايد الحروب والاستقرار الأمني، تشويه البيئة ونضوب مواردها، آحادية القرارات السياسية. (دي ريفيرو، 2003)، (أمين، 2007)

ثانياً: المناهج اللبنانية

دفعت الحاجة المتزايدة إلى استبدال صورة لبنان المدمّر والطائفي والمتقطّع الأوصال من جهة، ومواكبة التطور والتقدم والتكنولوجي وإقتصاد المعرفة من جهة ثانية، إلى توحيد الجهود في سبيل إعداد مناهج جديدة تحاكي العصر وترمّم لبنان وتعيد أجنحته التي تنضوي تحتها كافة شرائحه الإجتماعية.

انطلقت غايات وأهداف مناهج 1997 طامحةً لأن تحقّق الإنصهار وبناء الإنسان الوطني الواحد المنتمي للبنان الواحد، مستندة إلى سياسة تربوية استمدت ركائزها من مبادئ "إتفاق الطائف" التي تضمنت:

- "إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني، وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية؛
- إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الإنتماء والإنصهار الوطنيين، والإنفتاح الروحي والثقافي..." (وثيقة الوفاق الوطني، 1989، ص14-15)

في العام 1994، أُعدّت خطة النهوض التربوي وتضمّنت أبعاداً تطال مختلف مستويات بناء الإنسان والوطن: إنطلاقاً من الصعيد الفكري والإنساني الذي نادى بوجوب الإلتزام بالقيم والمبادئ الإنسانية، وبلبنان وطناً للحرية والديموقراطية والعدالة، والتمسك بالثقافة الوطنية وبوجوب الإنفتاح على الثقافات العالمية والقيم الإنسانية،... مروراً بالصعيد الوطني على اعتبار لبنان عربي الهوية والإنتماء، احترام الحريات العامة،... ووصولاً إلى الصعيد الإجتماعي، الإلتزام باحترام الحريات الفردية والجماعية وتحقيق العدالة والمساواة من خلال بسط القانون على المواطنين وجعل التعليم حق لكل مواطن...

توخّت المناهج التربوية في نسختها الأخيرة الصادرة سنة 1997، تحقيق هدفين أساسيين، إذ يتمحور الأوّل على بناء شخصية الفرد (القدرة على تحقيق الذات، تكوين شخصية الفرد، تحمل المسؤولية....)، ويركز الهدف الثاني على تكوين المواطن (تعزيز روح المواطنية والولاء للوطن الملتزم بلغته العربية والمستوعب لتاريخه الوطني الجامع، وبناء الإنسان الوطني اللبناني اللاطائفي). فكان أن ترجمت غايات وأهداف المنهج لإظهار كيفية بناء شخصية الفرد وتكوينه مواطناً صالحاً وتنمية رصيده الثقافي. هذه المرامي صمّمت هوية المواطن الذي تريده السلطات السياسيّة، ورسمت أمام المركز التربوي للبحوث والإنماء السبيل الذي وضع نصب عينيه رزمة من المبادئ والقيم انطلق منها لإعداد المناهج التربوية الجديدة ومنها: الإلتزام بالقيم والمبادئ الوطنية، تعزيز الإنتماء، التشديد على الإنفتاح الروحي والحضاري، مواكبة الحضارة والإنفتاح على عالم الحياة، الإنفتاح على الثقافات العالمية ومستويات العصر. (المركز التربوي للبحوث والإنماء، 1994).

وبما أن النظام التعليمي لا يمكن أن يكون مستقلاً عن المجتمع الذي هو جزء منه، بل هو على ارتباط بمؤسساته الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية وحتى الدينية. لذا فقد ركّزت تلك المبادئ على ضرورة تطوير المناهج بما يتناسب مع تطلّعات العصر والتغيرات التي طرأت في مجالات الحياة كافة.

مما سبق، يتبيّن أن المناهج اللبنانية طمحت في غاياتها ومقاصدها إلى بناء إنسان جديد يتغلب على ماضيه الأليم ويواكب التطورات الحاصلة، وأن ما بين أصالته وقيمه وهويته العربية يجمع من جهة، وبين الإنفتاح على ثقافات العالم والتعرّف على حضاراتها وتعدّد اللغات من جهة أخرى. أما بعد مرور أكثر من ربع قرن على صدور المناهج اللبنانية، هل نجحت هذه المناهج في تحقيق الغايات التي رسمت لها؟

للأسف، رغم كلّ الجهود التي بذلت لخلق المواطن اللاطائفي والمعتز بانتمائه الوطنيّ، إلا أن ثقافة الإستزلام والمحسوبيات كانت أقوى من دولة القانون والمؤسسات، إذ باتوا هؤلاء من يؤمّنون لمناصريهم الطبابة والتعليم والوظيفة و"كرتونة الإعاشة"... هذه الولاءات السياسية والطائفية السائدة في المجتمع اللبناني أجبرت المتعلم أن ينخرط من حيث لا يدري في نشاطاتٍ لا تساهم في بناء وطنٍ قادرٍ على أن يؤمّن العيشة الكريمة لأبنائه. حيث وجد نفسه في الخطوط الأمامية للنزاعات السياسية، واستُعمل كأداة ضغطٍ بحجة تأمين مستقبل أفضل أو ما شابه. غدا هذا المتعلم القاصر قبل المراهق يصفّق من دون أن يدري لزعيمٍ أراده له والديه، يتوسّط المظاهرات رافعًا صور هذا الزعيم أو ذاك لا يعرف شيئًا عن تاريخه أو أفعاله، وحاملاً راية حزبٍ دون أن يفهم معنى ما يحمل. يكسبونه حقد الطائفية والاستزلام الأعمى دون أن يكترثوا لاحتياجاته المحقّة.

وفي المقلب الآخر، استطاعت جائحة كورونا أن تكشف عري النظام التعليمي والمناهج الدراسية اللبنانية، الذي لم يستطع أن يحافظ على جودة التعليم، كما أثبتت ضعف القدرة على مجاراة المتغيّرات العالمية نظراً لهشاشة البنية التحتيّة اللبنانيّة لأن تستوعب العصر الرقمي، ونظراً لعدم تطوير المناهج التربوية بما يتناسب وتغيّرات العصر ومتطلّباته. من هنا، يلاحظ الشرخ الكبير ما بين سوق العمل وخرّيجي الجامعات من جهة، ومن جهة أخرى، إزدياد أعداد العاطلين من العمل ونسب الهجرة في صفوف المتعلمين سعياً لإيجاد وظائفهم في الأسواق الخارجيّة.

بالإضافة إلى ذلك، بحسب مؤشّر اقتصاد المعرفة العالمي الذي يعنى بقياس المعرفة كمفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة، فقد احتلّ لبنان في العام 2017 المرتبة 63 من أصل 131 دولة. وفي العام 2018 تراجع لبنان إحدى عشر مرتبة ليصل إلى المرتبة 74 من أصل 134 دولة، وتابع تراجعه في العام 2019 واحتلّ المرتبة 81 من 136 دولة، ليسجّل في العام 2020 تقدّماً طفيفاً بحيث احتلّ المرتبة 76 من 136 دولة. والجدير ذكره، أنه خلال هذه السنوات الأربع لم يستطع لبنان أن يتجاوز المتوسّط العالمي لمؤشّر اقتصاد المعرفة. يمكن قياس هذا المؤشّر من خلال مجموعة محدّدات منها: التعليم قبل الجامعي، التعليم التقنيّ والتدريب المهنيّ، التعليم العالي، البحث والتطوير والإبتكار، تكنولوجيا المعلومات والإتصال، الاقتصاد، البيئات التمكينيّة...

ففي قراءة سريعة لأرقام محدّدات هذا المؤشّر المتعلّقة بلبنان والعائدة للعام 2018، فيتبيّن أنّه احتلّ المرتبة 115 في ما خصّ الوضع السياسي، والمرتبة 125 فيما خصّ الإسقرار السياسيّ، والاستقلال القضائي (مرتبة 96)، ومن حيث الاقتصاد والمجمتع احتلّ المرتبة 113، تكافؤ الجنسين (131)، التعاون بين الجامعات والقطاعات في مجالات البحث والتطوير (64)، الإبتكار المجتمعيّ (113)، واردات سلع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (%من واردات السلع) (123)، الإنفاق على برمجيّات الكومبيوتر (% من النتاج المحلي الإجمالي) (77). أمّا فيما يتعلّق بأرقام البنى التحتيّة، فقد كشفت محدّدات هذا المؤشّر أن مرتبة لبنان من حيث الذين يستفيدون بتغطية شبكات الهاتف المحمول هي 56، ومرتبته من حيث محدد تنافسيّة القطاع هي (118)، وقد احتلّ محدّد القوانين اللبنانية المتعلّقة بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات المرتبة 128 أي من ضمن المراتب العشر الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن التغاضي عن أرقام إستخدام شبكات التواصل الاجتماعي الافتراضي هي 60 عالمياً، وعن استخدام الإنترنت في التعاملات بين الأفراد والشركات هي (111)، وعن استخدامات الحكومة والمؤسسات هي في المرتبة 119 عالمياً.

وفي الأعوام المتلاحقة، لم تشهد هذه الأرقام تحسّناً بل على العكس، كان للسياسة تأثير بارز على التراجع الحاصل في المراتب وفي الأرقام. وفي السياق نفسه، عرض تقرير الأمم المتحدة UNDP بالتعاون مع مؤسّسة محمد بن راشد آل مكتوم، أن لبنان يواجه تحدّيات عديدة، وعليه أن يعمل جاهداً لتذليلها، منها: تكافؤ الجنسين، التنافسيّة في قطاعي الهاتف والإنترنت، الإستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، نجاح الحكومة في نشر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. (Knowledge4all.com)

ثالثاً: كيفية تحويل التحدّيات إلى فرص.

كثرٌ من يعمد إلى الكشف عن التحديّات لانتقادها، وقليلون من يبحثون جاهدين في تحويل تلك التحديّات والمخاطر إلى فرصٍ حقيقيّة يمكن الإستفادة منها للنهوض بالمجتمعات وركوب موجة التطورات والإزدهار المستدام.

لذلك، للإنطلاق بعملية التقدّم، لا بد بدايةً من الكشف عن واقع المجتمع الحالي وتبيان ثغراته ونقاط ضعفه ووضع خططًا من شأنها رسم أي مجتمعٍ يراد به، وذلك قبل الشروع بتحويل تلك المخاطر والتحديّات إلى فرصٍ إنتاجية واجتماعية ترتقي بالفرد وبالمجتمع معًا.

1- قراءة للواقع اللبناني

لبنان هذا البلد الغنيّ بتعدده وتنوّعه الذي عادةً ما يكون مصدر نعمةٍ لتبادل الأفكار والعادات، غدا نقمة تنهش جسم الوطن والمواطنين في حروب طائفيّة ومذهبيّة قضت على معاني المواطنيّة، وأفرزت مجتمعاً طائفيّاً مشرذمًا ومنقسمًا يرى في الإختلاف خلاف.

لم تكتفِ الحرب بهدم الوطن والمواطن، إنّما أدّت إلى التصدّع في أدوار الدولة الراعية والحامية لتنمو طفيليّات الزعامات والزبائنيّة. كما أدّت إلى انهيار القطاعات الاقتصادية وخصوصًا القطاعين الإنتاجيين الزراعي والصناعي.

ظنّ القيّمون على الشؤون السياسية والاقتصادية أنه للنهوض باقتصاد لبنان بعد هذا الحرب الأليم عليهم دعم قطاع الخدمات، وإعادة إعمار بيروت متناسين القطاعات الإنتاجية الأخرى وإعمار القدرة الإنتاجية للبلد كافة عبر ترميم كامل بناه التحتية ومرافقه الحيوية. هذا الاقتصار بإعمار بيروت ودعم القطاع الخدماتي دون غيره وتهميش القطاعات الأخرى حتّم على الاقتصاد أن يكون اقتصادًا ريعيًّا لا إنتاجيًّا مرتكزًا على الخدمات المصرفية، التجارة، السياحة، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسب الواردات الزراعيّة والصناعيّة وانخفاض حجم الصادرات وبالتالي العجز في الميزان التجاري. هذا الواقع فرض على المجتمع اللبناني أن يكون مجتمعاً مستهلكًا لا منتجاً يستورد حاجاته دون عناء إنتاجها، الأمر الذي أدّى إلى ازدياد الطلب على العملات الأجنبيّة بغية تأمين الإستيراد في ظلّ ضعف القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، الناجم من عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي لا يؤمّن مناخًا إيجابيًّا للاستثمار. ناهيك عن ضعف السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة، وعدم قدرتها على خلق فرص عمل، من جهة، ومن جهة أخرى، عدم قدرتها على لجم ارتفاع تكاليف الإنتاج وأجور اليد العاملة التي من شأنها أن تزيد من أسعار السلع المنتجة، حينها يتخلّى المستهلك عن طلب هذه السلع ويلجأ إلى السلع الأجنبية ذات الكلفة الأقل والجودة الفضلى. الأمر الذي من شأنه أن يزيد الطلب على العملات الأجنبيّة وما يحمل ذلك من تدهور لقيمة العملة المحليّة. فقد غدا الاقتصاد المحليّ رهينة العملات الأجنبيّة حتّى أنه بات يُعرف بـ"الاقتصاد المدولر".

بالإضافة إلى ذلك، إن فاتورة إعادة الإعمار المضخّمة أنهكت خزينة الدولة وكبّدتها ديونًا باهظة تتراكم أكثر فأكثر، وفي المقابل، تتخبّط أغلبيّة المدن والقرى اللبنانيّة ببنى تحتيّة متهالكة باتت عبئًا على قاطنيها. ناهيك عن الفساد الذي يتغلغل في أروقة المرافق والمؤسسات العامة والمحسوبيات في القطاع العام ما أنتج تضخمًا في كتلة اليد العاملة وإنتشار البطالة المقنّعة على نطاق واسع، والتي بدورها تكبّد الخزينة نزيفًا هائلاً. (قرم، 2004)

أما من الناحية الاجتماعيّة، وفي ظلّ غياب السياسات الاجتماعية التي ترعى المواطن وتؤمّن له أدنى متطلّبات الحياة كالتعليم والاستشفاء المجاني، ناهيك عن الإنماء غير المتوازن بين المناطق اللبنانية، ازدادت أرقام الفقر والهجرة إلى الخارج وبات المواطن رهينة زعيمه السياسي لكي يحصل على أبسط حقوقه المعيشيّة. نتيجة للإنماء غير المتوازن تشهد المدن والقرى الأخرى حركة نزوح كبيرة باتجاه العاصمة بحثاً عن عمل أو تعليم الأمر الذي أفرز ضغطاً سكانيًا في المدينة وضواحيها وبالتالي ظهور أحزمة البؤس والحرمان.

كما لا يمكن التغاضي عن دور الإعلام الذي يعتبر منارة الحرية والمواطنة ومصدرًا بارزًا لنقل الثقافة الموروثة، إلا أنه في لبنان، فغدت السياسة كما السياسيين الشغل الشاغل للإعلام بأطيافه كافة (مرئي، مسموع...) وبات يشكّل جزءًا من الصراعات القائمة، بحيث يعطي للحرية معانٍ جديدة تهدف إمّا إلى انتهاك حرمة الأفراد والتجريح بشخصهم، أو أن يرفّعه ويقدّسه، ضاربًا بعرض الحائط ما تبقّى من قيم ومبادئ. ولا يمكن صرف النظر عن أهمية التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية وما تحمل في مضامينها من بثّ لأفكارٍ جديدة من شأنها ضرب المبادئ والأسس الاجتماعية السائدة دون فرض أي ضوابط ولا من حسيبٍ ورقيب. (فريفر، 2019، ص292)

بعد عرض واقع المجتمع اللبناني بعد مرور أكثر من خمسة وعشرين عامًا على تطبيق المناهج الدراسيّة بنسختها الأخيرة، يتبيّن بشكلٍ جليّ أن تلك المناهج لم تستطع أن تبني الإنسان اللاطائفي والمواطنيّ كما كانت تبتغي، بل فشلت في تحقيق غاياتها. إذن، يمكن التأكيد على عدم صحّة الفرضيّة التي يطرحها هذا البحث والتي تناولت قدرة المناهج الدراسية في الجمع ما بين الإنصهار الوطني والإنفتاح على العالم.

2- الإقتراحات

يقول ناصيف نصّار أن "الإنسان يولد مواطناً ممكناً ويصير مواطناً فعلاً بواسطة التربية على المواطنيّة والتربية في المواطنيّة. إن دور التربية المواطنيّة لا يأتي بعد أن يتكوّن المواطن، وإنّما يأتي في عمليّة تكوين المواطن، ولا ينحصر في دائرة التوعية، وإنما يتجاوزها إلى دائرة الشعور والإرادة والسلوك، ولا يتوقّف عند عتبة المدرسة وإنّما ينتشر في جميع البيئات والمؤسسات التي تجسّد علاقة المواطن بالدولة وعلاقة المواطن بالمواطن." (نصّار، 2005، ص57)

من هي الجهة المسؤولة بشكل أساس عن القيام بعمليّة التربية المواطنيّة؟

بطبيعة الحال، على الدولة أن تكون الأساس المتين في عملية التربية المواطنيّة، فهي القادرة على إنماء المواطنيّة في نفوس الأفراد وما يمثّل ذلك من أهميّة لإستمراريتها وتطوّرها، لذلك تنصب جهود الدولة على الإنكباب على وضع السياسات التربوية لتشكّل الخطوط العريضة لنظامها التربوي لبناء المناهج والكتب المدرسيّة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدولة إلى لعب أدوارها الاقتصادية والاجتماعيّة والثقافيّة لتؤمّن رعاية أبنائها والحفاظ عليهم وما يحمل ذلك من تثبيت روابط اللحمة ما بين الدولة والمواطن. كما تسعى الدولة جاهدةً إلى بسط سيادة قوانينها وأنظمتها على كامل أراضيها، الأمر الذي يساعد على تعميق أسس المساواة وتأمين الحريّة المسؤولة. (العروي،2012)

إنطلاقاً من هذا الواقع، ينبغي طرح مجموعة أفكار من شأنها أن تعمل على تمكين الدولة للقيام بأدوارها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية وذلك بغية تمتين التربية المواطنيّة وبالتالي التطلّع نحو التقدّم والعالميّة:

أ- في ما يخصّ التعليم:

1- الإنكباب على إعداد مناهج تربويّة حديثة تتلاءم والتغييرات العالمية الحاصلة وتتوافق مع متطلّبات سوق العمل.

2- توظيف التكنولوجيا في التعليم واعتمادها كوسيلة تعليمية أساسيّة والحث على التعلّم الذاتي.

3- دعم التعليم المهني والتقني وإعداد مناهج عصريّة ومتطوّرة نظراً للأهميّة المطلقة للقطاع المهني والصناعي في المجتمع.

4- ضمان الجودة التعليمية بحيث يسمح للمتعلمين بالنقد والتحليل والإبتكار والتعليم الإبداعي.

5- إعادة النظر في المواد التعليمية المدرّسة بحيث يجب الإستغناءعن بعضها أو بعض من محاورها وإدخال مواد جديدة تحاكي العصر الرقمي والإنفجار المعرفي والتكنولوجيا.

6- إفساح المجال أمام المجتمع المحلّي لدعم المدارس والمعاهد الرسميّة والنهوض بها من خلال تطبيق خطط واستراتيجيات نموذجيّة.

7- الإكثار من الأنشطة اللاصفيّة التي من شأنها إنخراط المتعلّم في مجتمعه وفهم مشكلاته والسعي من خلال المشاركة إلى حلّها.

ب-فيما يخصّ مؤسّسات الدولة وأدوارها

1- السعي إلى بناء دولة القانون والمؤسّسات القادرة لأن تقدّم الرعاية الاجتماعيّة والصحيّة والأمن من خلال مؤسساتها وأنظمتها وإداراتها. كما والتشدّد في المراقبة والمحاسبة عبر تفعيل الأجهزة الرقابية والتشدّد في تطبيق القوانين ومحاسبة الفاسدين. وعليها أن تعمل على إعادة هيكلة القطاع العام واعتماد الحوكمة، وتنظيم مهماته، إذ يعتبر القطاع العام أداتها في تنفيذ خططها الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

2- إعادة الثقة بين المواطن والدولة من خلال إعداد وتنفيذ برامج إصلاحيّة شاملة.

3- العمل على إنشاء وتفعيل الحكومة الإلكترونيّة التي من شأنها التخفيف من الفساد المستشري في الإدارات والمؤسسات العامة، كما وتقليص الكلفة والوقت في إنجاز المعاملات الرسميّة، وما قد يؤدّي ذلك إلى زيادة في الإنتاجيّة.

4- الإنماء المتوازن بين المناطق كافّة وبسط سلطة الدولة والقانون على كامل مساحة الوطن.

5- تدعيم البنى التحتيّة وما تحمله من إيجابيات على مختلف الصعد وخصوصاً دورها في تخفيض تكاليف الإنتاج.

6- بلورة سياسات اقتصادية تهدف إلى دعم القطاعات الإنتاجيّة، كما وإدخال التكنولوجيا في عمليّة الإنتاج والإستفادة من انفتاح الأسواق العالميّة.

7- تطوير السياسات الاجتماعيّة للدولة بطريقة تضمن حقوق المواطنين من تقديمات اجتماعية وتعليم جيّد وطبابة ذات جودة وحياة لائقة، وذلك لتعزيز الإنتماء للوطن والهويّة الوطنيّة لصالح الدولة وليس لصالح الدويلات والزعامات الطائفيّة.

8- السّعي إلى إعادة تفعيل خدمة العلم تضمّ الإناث كما الذكور، المتعلّمين وغير المتعلّمين، بحيث تهدف إلى تعليم غير المتعلّمين على حِرف وصناعات وسبل الإنتاج والاستثمار، بينما تنحصر مهمّات المتعلمين في تقديم خبراتهم ومعارفهم التي من شأنها أن تطوّرهم كأفراد وكمجتمع.

9- تأهيل النزلاء في السجون، وذلك عبر تدريبهم على صناعات يحتاجها المجتمع اللبناني ويفتقد لها. هذا الأمر من شأنه أن يؤهّلهم ويعدّهم كي لا يكونوا مهمّشين في مجتمعهم بل يمتلكون مهنًا تمكّنهم من الاستثمار والعمل.

10- حثّ الشباب على الإنضمام إلى جمعيّات ومؤسسات إنسانيّة (كالصليب الأحمر، الدفاع المدني، ...) نظراً لأهمية ذلك في بناء روابط الإنسانية وكسر حواجز الطائفيّة ونبذ التفرقة

خاتمة

كثير من ينظر إلى العولمة على أنها شبحٌ يريد استباحة الكرامات والدول وتمزيق الخصوصيّة والهوية، وفي الوقت نفسه يتزاحمون على شراء التكنولوجيا ويتباهون بها من هواتف وحواسيب وبرامج متناسين أنها جزء من ذاك العالم الذين يرجموه. فيعتقدون أن العولمة تريد الإطاحة بمجتمعاتهم وخصائصها ولا يذكرون أن تلك المجتمعات هي في الأساس هشّة البنى الاقتصادية والتربوية والسياسية والاجتماعية،... حيث إن الدولة لا تقوم بأدنى واجباتها ولا ترعى أبناءها، ناهيك عن ضعف أدائها السياسي وقراراتها التي بالمجمل تتناحر فيما بينها وتتشرذم تبعاً للمحسوبيّات الطائفيّة والمذهبيّة والإثنيّة.

أمام هذا الضعف الذي ينعكس على كامل مكوّنات الوطن، تعمد حكومات تلك الدول إلى الزحف على أقدامها نحو العولمة للإستغاثة طالبةً المعونات الماديّة والفكريّة، والتكنولوجيّة، .... عندئذٍ لا تتردّد الدول العظمى في استغلال تلك المجتمعات والدول عبر تقييّد قراراتها وجعلها تتماشى مع مصالحها الخاصة.

فالمطلوب اليوم، أن تعمد الدول وخصوصًا النامية والضعيفة إلى بناء دولة المؤسسات والقانون ووضع أسس لبناء دولة عصرية بعيدًا عن الأفكار التقليديّة البالية (كالتدخّل الطائفي والحزبي والمناطقي...) التي باتت تشكّل عبئًا عليها، وأن تعمد على الانفتاح على العالم والاحتكاك بشكل كبير بالثقافات المختلفة على مستوى العالم محتفظةً بخصوصيّاتها ومبادئها الخاصة وهويتها الخاصة.

كما لا يمكن التغاضي عن دور التربية والتعليم في بناء أجيالٍ تحاكي العالمية وتتبنّى الإنفتاح، وفي الوقت نفسه تبني مواطنين قادرين على النهوض بمجتمعاتهم، من خلال تشاركهم وتضامنهم واتحادهم مع بعضهم البعض، بالإضافة إلى إنجازاتهم وابتكاراتهم العلميّة والعمليّة، كما من خلال قراراتهم وخياراتهم السياسيّة عبر ترشيدها وتوظيفها في بناء المجتمع الأفضل والمثالي لا مجتمع الإستزلام والمحسوبيات والزعامات.

تتوجّه هذه الورقة البحثيّة إلى القيّمين على المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع اللبناني بشكل خاص بأنّهم إذا أرادوا أن تكون **العولمة مفتاحاً للعالميّة إلى جانب الوطن والمواطنة:** عليهم أن يشرعوا ببناء الدولة ومؤسساتها، والعمل على استعادة ثقة المواطن بعد تأمين حقوقه والإيمان بإنسانيّته، بالإضافة إلى دعم التربية والتعليم وذلك لما يحمل من قيمٍ وطنيّة ترسخ في نفوس المتعلمين.

أما إذا أرادوا الخيار الذي ينادي **بالعولمة أن تكون بديلاً عن الوطن والمواطنة:** عليهم أن يتبعوا المسيرة التي تمرّسوا في تطبيق سياساتها منذ عقودٍ حتّى اليوم، والتي تتمثّل بإهمال مقوّمات الدولة ومؤسّساتها التي باتت عاجزة عن القيام بمهامها ورعاية أبنائها الأمر الذي دفعهم إلى تكريس مبدأ وثقافة الزعامات والإستزلام على حساب مبدأ الدولة و القانون.

قائمة المصادر والمراجع:

1- أمين، سمير. الرأسمالية في عصر العولمة. الشركة العالمية للكتاب: بيروت. 2007.

2- البوادري، فدوى. الاستثمار في العملات الرقمية .. مخاطر ومزايا. شركة مال الإعلامية الدولية ، ترخيص: 465734. 2021

3- دحية، عبد العزيز. المديونية العامة. الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة. مجلّد 4. بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون. 2007.

4- دي ريفيرو، أوزوالدو. خرافة التنمية الاقتصادية: اقتصاديات مستنفذة في القرن الحادي والعشرين. (ترجمة: نقولا عزقول). الشركة العالمية للكتاب: بيروت. 2003.

5- خور، مارتن. العولمة: إعادة النظر. الشركة العالمية للكتاب: لبنان. 2003.

6- العبدالله، ابراهيم. الإصلاحات التربوية لمواجهة متطلّبات العصر وتحدّيات المستقبل. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. 2004.

7- العروي، عبدالله. مفهوم الإيديولوجيا. (ط 8). المركز الثقافي العربي: بيروت. 2012.

8- عبد الهادي، محمد. اجتماعيات التربية. دار العلوم العربية للطباعة والنشر: بيروت. 2003.

9- فريفر، بياريت. البطالة في لبنان ما بين المناهج الدراسية وريادة الأعمال. مجلة الحداثة، 204/203، ص ص 291-307. لبنان.2019.

10- فريفر، بياريت. متطلّبات التربية في ظلّ تحديات القرن الحادي والعشرين. مجلّة الدراسات الأمنيّة، (87): لبنان. 2021.

11- قرم، جورج. الاقتصاد اللبناني: معالم الأزمة، ملامح الحل، مجلة الدفاع الوطني، (47): لبنان. 2004.

12- محسن، حاتم. اقتصاد المعرفة: نظرة في الإيجابيات والمشاكل. شبكة النبأ. 2017. استرجع من: https://annabaa.org/arabiceconomicarticles/13550

13- ملاوي، إبراهيم. التحولات الاقتصادية في عصر العولمة. المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة. جامعة الجنان. لبنان. 2012.

14- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. الفرق بين العولمة والعالمية. 2021. مأخوذ من https://www.politics-dz.com:

15- مارتن، جيمس. معنى القرن الحادي والعشرين. (ترجمة: أحمد رمو). منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. 2011.

16- نصّار، ناصيف. في التربية والسياسة. دار الطليعة، بيروت. 2005.

Références

17- Bourreau, M, Pénard, T. L'économie numérique en question. Revue d'économie industrielle, no 156. France. 2016.

18- Chouraqui, J-C., Jones, B., Montador, R. La dette publique dans une perspective en moyen terme. Pris du site: www. Oecd.org.

19- Piketty, Thomas. Capital in the twenty first century. Translated by: Arthur Goldhammer. Belknap Press of Harvard University Press. London. 2014.

20- Uring, Thierry. Défis et espérances du 21ème siècle. Magazine Udimag, no : 28. 2010.

21- UNESCO. Repenser l'éducation vers un bien commun mondial. UNESCO, France. 2015.

22- UNESCO. Education 2030. UNESCO. United States of America. 2015.

23- Valenduc, G., et Vendramin, P. Le Travail dans l'économie digitale : continuités et ruptures. Institut Syndical Européen. 2016. Pris du site : http://www.ftu-namur.org/fichiers/Travail_dans_economie_digitale-ETUI2016-3-FR.pdf

Sites

www.worldbank.com

www.imf.org

www.wto.org

https://political-encyclopedia.org/dictionary

http://ar.swewe.net/